عزيزنا القاريء

في أعقاب انعقاد القمة العالمية للإعاقة 2025، يبرز سؤال جوهري: كيف يمكن إحداث تغيير فعلي ومستدام بعد انقضاء الزخم الإعلامي؟ تأتي الإجابة من قلب القمة: من خلال الالتزامات.

لقد شهدت القمة تقديم أكثر من 800 التزام من قبل حكومات، ومنظمات دولية، ومؤسسات من المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs). وتُشكّل هذه الالتزامات خطوة محورية نحو تحقيق تقدم ملموس في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز البيئات الدامجة.

ركزت الدورة الحالية من القمة على تعزيز جودة الالتزامات، من خلال التأكيد على أن تكون ذكية (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة، ومحددة زمنياً)، وأن يتم تطويرها وتنفيذها بالشراكة الكاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم التمثيلية. وقد بلغ عدد الالتزامات المسجّلة 813 التزاماً تغطي مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية والمؤسسات.

لكن لا تكتمل أهمية هذه الالتزامات بمجرد الإعلان عنها، بل تتجسد في العمل الجاد لضمان تنفيذها ومتابعة أثرها. وتتناول هذه النشرة تحليلًا لأنواع الالتزامات المقدّمة، والجهات الملتزمة بها، وما الذي يميز هذه الدورة من القمة، بالإضافة إلى نظرة نحو الخطوات المقبلة لضمان استدامة التغيير وتحقيق نتائج ملموسة.

مع خالص التقدير،
سكرتاريا القمة

ما الذي كان مختلفًا هذه المرة؟

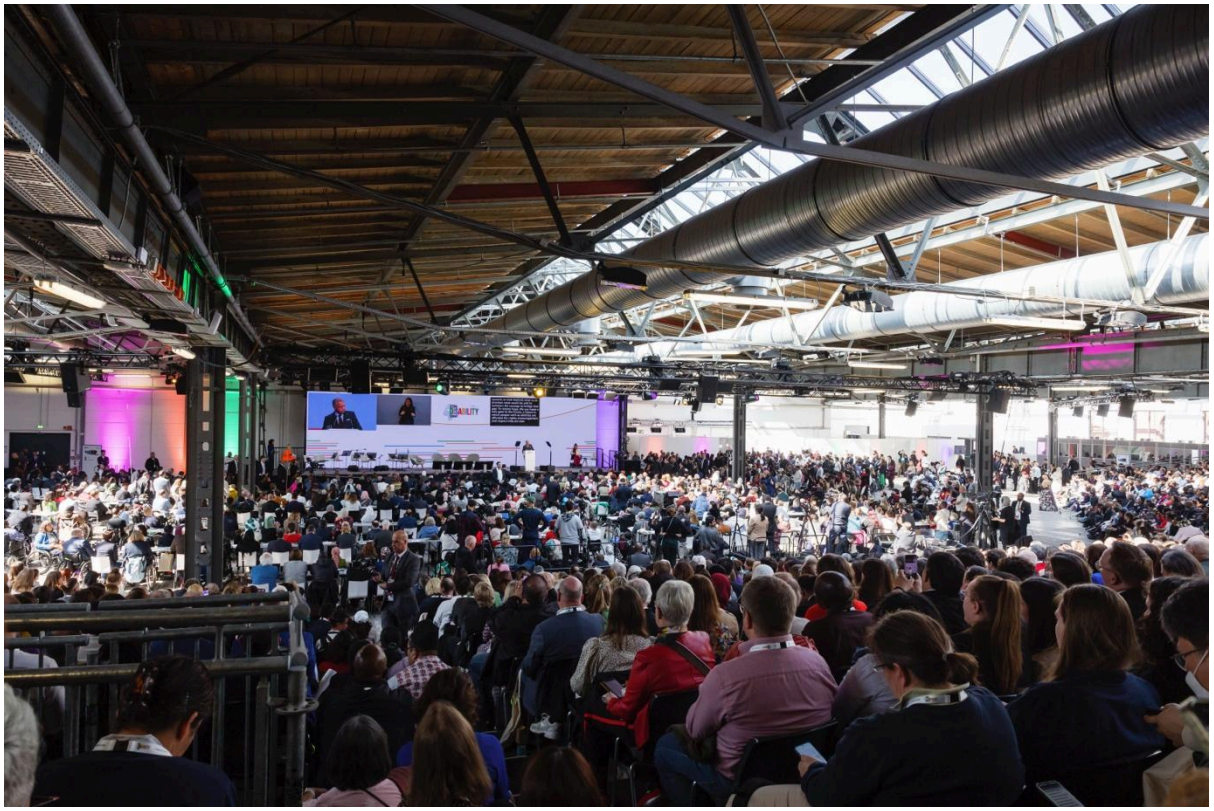

انطلقت القمة العالمية الثالثة للإعاقة 2025 بهدف واضح ومُلح، وهو تحويل الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة ودائمة تُعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد نجحت القمتان السابقتان في إيصال قضايا الإعاقة إلى أعلى مستويات صنع القرار الحكومي، وأسفرت عن مبادرات مؤثرة في مجالات التعليم الدامج، والعمل الإنساني، والرعاية الصحية، وغيرها.

واستنادًا إلى هذا الزخم، سعت القمة الثالثة إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى الإجراءات وآليات المساءلة. لم يكن الهدف في هذه الدورة زيادة عدد الالتزامات فحسب، بل تحسين جودة هذه الالتزامات، وضمان أن تكون مدعومة باستثمارات وتمويل كافٍ، بما يحقق نتائج واضحة وقابلة للقياس.

للمزيد: يمكنكم قراءة تغطية القمة من خلال بوابة الأخبار الفرنسية Nouvelle du Monde عبر here

منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة: في صدارة قيادة العملية

لطالما كانت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) في موقع القيادة في القمة العالمية للإعاقة، ليس فقط بصفتها مستفيدة من الالتزامات، بل بصفتها جهات خبيرة وشريكة في تصميمها وتنفيذها. فمن صياغة الالتزامات بشكل تشاركي، إلى التأثير في تحديد الأولويات الوطنية، والدفع نحو آليات مساءلة فعّالة، تؤدي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة دورًا محوريًا لضمان عكس الالتزامات المقدّمة الاحتياجات والأولويات الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة حول العالم.

ولا تنتهي المهمة بانتهاء القمة، بل تبدأ فعليًا من بعدها. ففي مختلف أنحاء العالم، تتولى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة اليوم قيادة جهود تحليل الالتزامات، ومراجعتها، والمشاركة في تنفيذها كشركاء رئيسيين للجهات التي قدّمت الالتزامات.

وتُعدّ القيادة الواضحة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا نموذجًا بارزًا في هذا السياق. فبعد مشاركتها في تطوير التزامات كينيا خلال دورات القمة في الأعوام 2018 و2022، وكذلك من خلال "الفعالية المصغّرة للقمة العالمية للإعاقة

2025" التي استضافتها وزارة العمل والحماية الاجتماعية، عادت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتجتمع مرة أخرى في أيار/مايو 2025 لمواصلة هذه المسيرة.

وبدعم من اليونيسف وتنظيم من اتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا (UDPK)، عقدت ورشة عمل وطنية جمعت ممثلين عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف أنحاء البلاد، لمناقشة وتحليل 11 التزامًا قدّمتها كينيا ضمن القمة العالمية للإعاقة 2025، تمهيدًا لمرحلة التنفيذ.

ركزت النقاشات التي شهدتها ورشة العمل على تحديد المجالات ذات الأولوية، واستراتيجيات المناصرة، وأدوات المتابعة. وقد عبّرت إحدى المشاركات، وهي امرأة من ذوي الإعاقة تمثل إحدى المنظمات التي تعنى بالشباب من ذوي الإعاقة العصبية (الصرع) عن أثر هذه المشاركة بقولها: "لقد كان تحليل التزامات الحكومة الكينية مؤثرًا للغاية بالنسبة لي شخصيًا، وبالنسبة للمنظمة التي أمثلها. فقد ساعدنا على فهم الالتزامات السياسية والمالية التي قُدّمت خلال دورة القمة العالمية للإعاقة، والتي تستهدف دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، مع اعتبار منظماتهم شركاء مستفيدين وفاعلين في تنفيذ هذه الالتزامات، وأشعر بسعادة بالغة لأن المداخلة التي قدمتها خلال الفعالية المصغرة في معهد كينيا للتربية الخاصة (KISE)حول أهمية إنشاء مراكز الرعاية المؤقتة للأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم قد تم اعتمادها ضمن التزامات الحكومة بحلول عام 2027."
وقد شكّلت الورشة تأكيدًا جماعيًا على قناعة أساسية: لا يمكن أن تتحول الالتزامات إلى تغيير فعلي دون أن تبقى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في قلب العملية — منذ مرحلة صياغة الالتزامات، ومرورًا بتنفيذها، وانتهاءً بمتابعة التقدم ومساءلة الجهات المعنية.

بوابة التزامات محسّنة لأثر أكبر

في القمة العالمية للإعاقة 2025، كانت الالتزامات محور العملية برمتها، ولا يقل تتبّع تنفيذ هذه الالتزامات أهمية عن توثيقها. ولضمان ذلك، تم إدخال تحسينات جوهرية على بوابة التزامات القمة العالمية للإعاقة.

وبفضل الرؤية المشتركة والدعم المتواصل من الدول المستضيفة للقمة — التحالف الدولي للإعاقة (IDA)، وألمانيا، والأردن أصبحت البوابة أكثر تطورًا وسهولة في الاستخدام، حيث تتيح خيارات تصفية محسّنة، وعرضًا أكثر وضوحًا للبيانات. يمكن للمستخدمين الآن استكشاف الالتزامات حسب الموضوع، أو الإقليم، أو نوع الالتزام، أو الجهة المقدمة له، أو ركائز القمة، وغيرها.
ويُسهّل هذا التحديث المتقدم على المهتمين معرفة من قدّم أي التزامات، وفي أي مجال، وما هي الجهات الشريكة والموارد المتوفرة لتنفيذها أو ما يفتقر إليه التنفيذ حتى الآن.

كل ما تحتاج معرفته حول بوابة التزامات القمة:

تُعد بوابة التزامات القمة العالمية للإعاقة منصة مفتوحة وقابلة للوصول، تم تطويرها لتمكين الأفراد والمؤسسات والجهات المعنية من استكشاف الالتزامات التي تم تقديمها من مختلف الأطراف، وتوفر البوابة معلومات شاملة حول من قدّم التزامات، وفي أي مجالات، وكيف تنخرط القطاعات المختلفة حول العالم في جهود تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

1. يمكن للمستخدمين استعراض الالتزامات المقدّمة في قمم 2018 و2022 و2025

تُوفّر المنصة إمكانية الوصول إلى الالتزامات التي تم تقديمها خلال دورات القمة العالمية للإعاقة في الأعوام 2018 و2022 و2025 من خلال اختيار علامة التبويب الخاصة بكل عام، ويمكن للمستخدمين الاطلاع على نظرة شاملة للالتزامات المقدّمة، إلى جانب عرض الإحصائيات الرئيسية لكل دورة من دورات القمة.

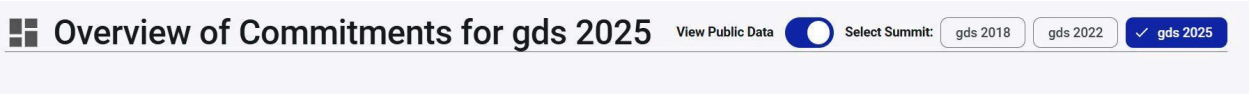

2. يمكن للمستخدمين استخدام الفلاتر للتركيز على اهتمامات محددة

تُتيح البوابة للمستخدمين إمكانية تطبيق فلاتر متعددة مثل: **نوع الجهة المقدّمة، ونطاق الالتزام** (وطني، إقليمي، أو عالمي)، **والموضوع المحوري**، مما يساعدهم على تضييق نطاق البحث للعثور على الالتزامات الأكثر صلة باهتماماتهم. فعلى سبيل المثال، يمكن للمستخدمين الراغبين بالاطلاع على الالتزامات الحكومية ذات النطاق الوطني في مجال التعليم الدامج تطبيق هذه الفلاتر لعرض قائمة الالتزامات المطابقة فقط.

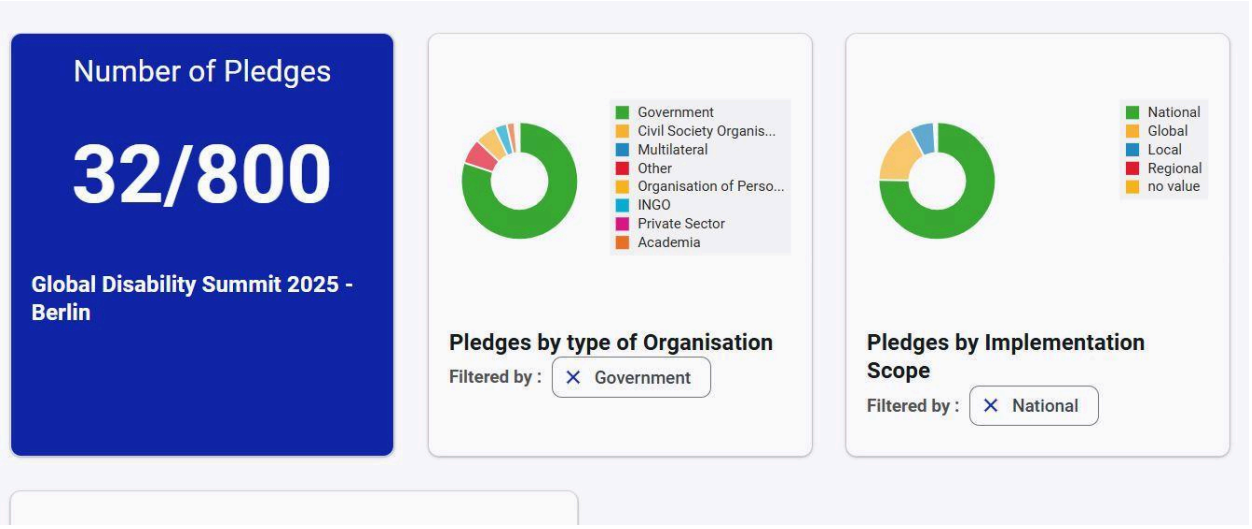

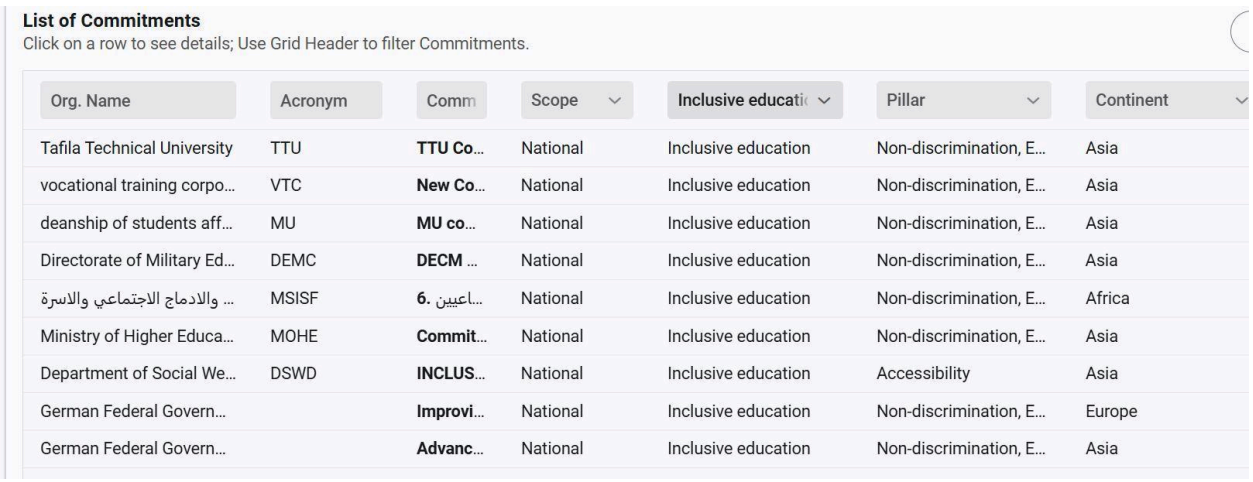

3. يمكن للمستخدمين تحميل بيانات الالتزامات

تُوفر البوابة إمكانية تصدير مجموعة البيانات الكاملة الخاصة بالالتزامات، أو تحميل نتائج محددة بناءً على الفلاتر المطبّقة. ومن خلال النقر على زر **"تصدير"**، يمكن للمستخدمين الوصول بسهولة إلى البيانات وتحليلها دون اتصال بالإنترنت، أو استخدامها في إعداد التقارير، والأبحاث، ومواد المناصرة.

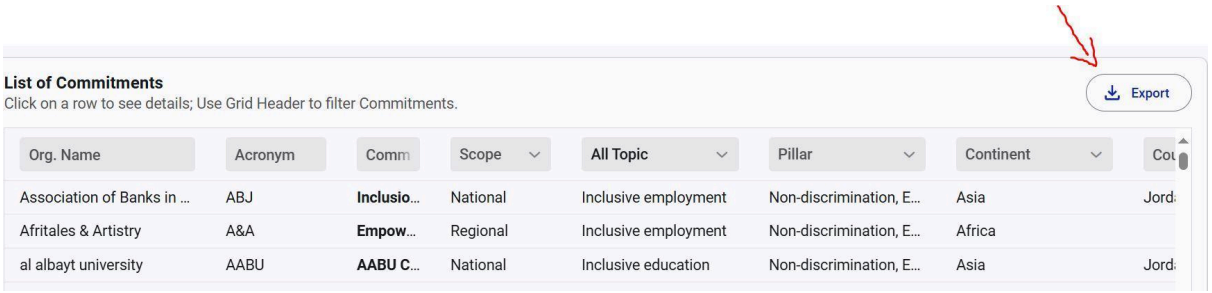

الحكومات تعزّز التزامها

في القمة العالمية للإعاقة 2025، قدّمت الحكومات **398 التزامًا من أصل 813**، أي ما يقارب **49%** من إجمالي التعهدات، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بالدورات السابقة. ففي عام 2022، قدّمت الحكومات **456 من أصل 1,416** التزامًا (نحو **32%**)، بينما قدمت في عام 2018 ما مجموعه **353 من أصل 988 التزامًا (حوالي 36%)**، ويمثل هذا زيادة بنسبة **51%** في نسبة الالتزامات الحكومية مقارنة بعام 2022، و**36%** مقارنة بعام 2018 وهو ما يشير بوضوح إلى أن الملكية الوطنية، باعتبارها إحدى الأولويات المحورية لقمة 2025، بدأت تتحول إلى واقع ملموس.

تسليط الضوء على الالتزامات المحورية

مع تقديم أكثر من **800** التزام عبر مختلف القطاعات والمناطق والجهات الفاعلة، جسّدت القمة العالمية للإعاقة 2025 زخمًا متصاعدًا نحو دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد شملت الالتزامات جهات حكومية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والجهات المانحة، والمنظمات متعددة الأطراف، والقطاع الخاص مما يعكس طموحًا مشتركًا لتحويل الحقوق إلى إجراءات ملموسة، ورغم أهمية كل التزام في دفع مسار الدمج قُدمًا، فقد برزت بعض الالتزامات نظراً لنطاقها واتساع أثرها والطموح الذي تنطوي عليه، وفيما يلي بعض الأمثلة على التزامات تم تسليط الضوء عليها خلال القمة وما بعدها:

وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية

تعهّدت بتعبئة ما لا يقل عن **60** مليون دولار أمريكي بحلول تموز/يوليو 2026، من خلال آلية تمويل الابتكار في التكنولوجيا المساندة ضمن مبادرة "التكنولوجيا المساندة 2030". ويهدف هذا الصندوق إلى توسيع نطاق الابتكارات ذات التكلفة المعقولة في مجال التكنولوجيا المساندة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كما ستتولى الوزارة الرئاسة المشتركة لشبكة المانحين للعمل العالمي من أجل الإعاقة (GLAD) بما يسهم في بناء شراكات جديدة لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى العالمي.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

تعهّد بزيادة الاستثمار في الأطفال ذوي الإعاقة، بهدف تخصيص **10**٪ من ميزانيته السنوية بحلول عام 2030 لهذه الفئة. كما ستعمل اليونيسف على دعم **50** دولة في جمع بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة دوليًا، إلى جانب تعزيز نظم التعليم الدامج، والحماية الاجتماعية، وحماية الطفل، إضافة إلى توفير التكنولوجيا المساندة لأكثر من **5** ملايين شخص، مع تركيز خاص على الأطفال في سياقات التنمية والطوارئ، والوصول إلى **8** ملايين شخص في خمس دول من منطقة الساحل بحلول عام 2027 من خلال شراكات مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبرنامج الأغذية العالمي، والحكومات الوطنية

إيطاليا

تعهّدت بتخصيص **300** مليون يورو خلال عام 2025 لدعم ما لا يقل عن **600** مشروع تقودها منظمات غير ربحية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تعزيز الاستقلالية والدمج وإبراز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الإسكان، والتوظيف، والأنشطة الترفيهية، وتطوير المهارات، ومن المتوقع أن يشمل البرنامج نحو 2,000 منظمة، ويعود بالفائدة على ما يقارب **30,000** شخص من ذوي الإعاقة وعائلاتهم.

البنك الدولي للتنمية في أمريكا اللاتينية (Inter-American Development Bank)

تعهّد بدمج قضايا الإعاقة بما لا يقل عن **25**٪ من محفظته من القروض العامة بحلول عام 2025، لضمان أن يتم توجيه قرارات التمويل وفقًا لمعايير الدمج والإنصاف عبر مختلف القطاعات، بهدف ردم الفجوات وتحقيق تقدم قابل للقياس.

منظمة الدمج العالمي للإعاقة (CBM Global)

تعهّدت بتوجيه ما لا يقل عن 20٪ من تمويلها للشركاء إلى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) مع نهاية عام 2027، في إطار التزام واضح نحو تعزيز الدعم التدريجي سنويًا، والاستثمار في شراكات عادلة وقوية مبنية على الثقة والاحترام واعترافًا بدور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كمحرك رئيسي لتنمية دمج الإعاقة.

مبادرة التعليم لا ينتظر (Education Cannot Wait)

تعهّدت بتسريع التعليم الدامج في سياقات الطوارئ والأزمات الممتدة بحلول عام 2028، من خلال تعهد مشترك مع كل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO)، والتحالف الدولي للإعاقة (IDA)، ومجموعة التعليم العالمية (Global Education Cluster)، وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز التنسيق والعمل الجماعي لضمان دمج المتعلمين ذوي الإعاقة بفعالية في استجابات التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة، وكذلك في السياسات وأطر التمويل ذات الصلة.

وفي سياق الالتزامات الوطنية، قدّمت جمعية البنوك في الأردن (ABJ)ضمن **88** جهة حكومية وخاصة تقدّمت بتعهدات، التزامًا بتخصيص **90** مليون دينار أردني لدعم تطوير بنى تحتية دامجة في قطاعات التعليم والصحة. وسيتم تنفيذ هذا الالتزام بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان أن تكون المدارس والمراكز الصحية الجديدة في جميع محافظات المملكة قابلة للوصول بالكامل، ومتوافقة مع مبادئ التصميم الشامل وأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، بما يضمن تكافؤ الفرص والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

المجالات الأولوية في الدمج: على ماذا ركّزت الالتزامات

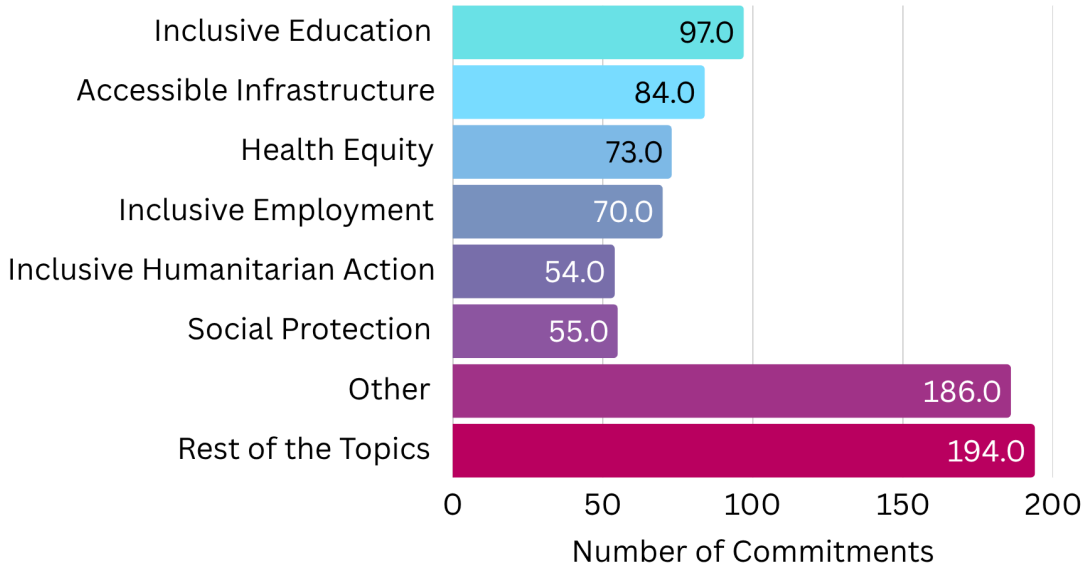

شملت التزامات القمة العالمية للإعاقة 2025 طيفًا واسعًا من المجالات الموضوعية، إلا أن **أولويات واضحة برزت** عبر الالتزامات المقدّمة من الحكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات متعددة الأطراف، والمجتمع المدني، تمثلت في ما يلي:

1. التعليم الدامج – 95 التزامًا (11.9%)
2. البنية التحتية القابلة للوصول – 81 التزامًا (10.1%)
3. العدالة في الوصول إلى الرعاية الصحية – 72 التزامًا (9.0%)
4. العمل الدامج – 69 التزاماً (8.6%)
5. العمل الإنساني الدامج والحماية الاجتماعية – 54 التزامًا لكل منهما 6.8%))

وتشكّل هذه المحاور الستة مجتمعة نحو 53.2٪ من إجمالي الالتزامات. ورغم بروز هذه المواضيع، فقد تم تصنيف حوالي 23٪ من الالتزامات ضمن فئة "أخرى"، وهو ما يعكس تنوعًا متزايدًا في التوجهات، بما في ذلك المجالات المبتكرة أو المتداخلة التي لا تندرج بسهولة ضمن الفئات التقليدية، أما النسبة المتبقية فتوزعت على مجالات رئيسية أخرى، مثل:

- الأهلية القانونية.
- دور القطاع الخاص.
- العمل المناخي الدامج.
- تمويل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الدمج المجتمعي وتفكيك الإيواء.
- الاتصال الرقمي القابل للوصول.
- السياحة الدامجة.

ويعكس هذا التوزيع المتنوع اتساع نطاق الجهود العالمية وعمقها في مجال تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مناحي الحياة.

الالتزامات المشتركة تحت المجهر: تسليط الضوء على مبادرة المدن الدامجة والمستدامة (RICH)

ركّزت القمة العالمية للإعاقة 2025 على أهمية الالتزامات المشتركة كوسيلة فعّالة لتحويل الأهداف المشتركة بين الشركاء إلى تقدّم واقعي وقابل للقياس في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أبرز الأمثلة على هذا النهج مبادرة المدن الدامجة والمستدامة (RICH)، التي تم إطلاقها في القمة كأحد الالتزامات المشتركة الريادية. تُدار مبادرة RICH من قبل الصندوق العالمي للإعاقة التابع للأمم المتحدة (GDF)، بدعم تأسيسي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، وبالشراكة الأساسية مع التحالف الدولي للإعاقة (IDA). وتهدف المبادرة إلى تحويل البيئات الحضرية نحو مزيد من الوصول والعدالة والمرونة المناخية، بما يضمن للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة الكاملة والعيش بكرامة في المدن، وتُعد هذه المبادرة منصة مبتكرة للتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، وتبادل المعرفة، وتنفيذ حلول حضرية دامجة.
وفي فقرة الأسئلة والأجوبة التالية، نستمع مباشرة إلى الشركاء الذين أسهموا في إنجاح هذه المبادرة، حيث يقدّمون رؤى قيّمة حول **آليات التعاون** التي شكّلت هذا الالتزام المشترك، ودوره في دفع عجلة التنمية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد العالمي.

الدكتور ألكسندر غورسدورف – نائب المفوض الخاص بالقمة العالمية للإعاقة، الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)

السؤال:
ما الذي دفع BMZ إلى إطلاق مبادرة "المدن الدامجة والمستدامة" (RICH) والتعاون مع شركاء لتوحيد الجهود حول محورين رئيسيين: تعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات والصراعات والكوارث من جهة، وضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة أخرى؟

الإجابة – ألكسندر:
مدن المستقبل يجب أن تكون صالحة للجميع، دون استثناء، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. في جميع أنحاء العالم، تُبذل جهود هائلة لجعل المدن أكثر قدرة على مواجهة الأزمات — كالتعامل مع موجات الحر، والجفاف، والفيضانات. ولكن، غالبًا ما تُستثنى احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من هذه الاستعدادات.

عند وقوع الكوارث، يكون الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة للوفاة بمعدل مضاعف، سواء بسبب صعوبة الوصول إلى مناطق آمنة في الوقت المناسب، أو نتيجة غياب الدعم المناسب.

تهدف مبادرة "المدن الدامجة والمستدامة" إلى دعم المدن وسكانها للاستعداد بشكل أفضل لمواجهة الكوارث والأزمات. وينبغي أن تكون المباني، والطرقات، ووسائل النقل، وأنظمة الإنذار، والخدمات العامة مصممة بطريقة تضمن الوصول الشامل للجميع. وتزداد أهمية هذا النهج مع التوقعات بأن نحو **70**٪ من سكان العالم سيعيشون في المدن خلال العشرين عامًا المقبلة.

السؤال:
كيف ساهم التعاون مع الصندوق العالمي للإعاقة (GDF) والتحالف الدولي للإعاقة (IDA) خلال عملية إعداد الالتزام المشترك في تشكيل النهج الاستراتيجي لـ BMZ تجاه التنمية الدامجة؟

الإجابة – ألكسندر:
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) لا يمكن أن يتم من قبل جهة واحدة فقط. ولتحقيق فوائد الدمج الحقيقي، ولتصميم مدن وبُنى تحتية حضرية تلبي احتياجات الجميع، نحتاج إلى شراكات قوية – متعددة الأطراف وعابرة للحدود.

صحيح أن العثور على الشركاء المناسبين وبناء شراكات فاعلة يتطلب جهدًا ووقتًا، وقد لا يبدو أولوية فورية في بعض الأحيان. لكنها استثمارات استراتيجية عالية القيمة، سواء من حيث النتائج الممكن تحقيقها، أو من حيث استدامة الأثر على المدى الطويل.

وهذا ينطبق على الالتزامات المقدّمة ضمن القمة العالمية للإعاقة، كما ينطبق أيضًا على التعاون الإنمائي الدولي بشكل عام.

الدكتورة علا أبو الغيب – مديرة أمانة الصندوق العالمي للإعاقة (GDF)

السؤال:
كيف قرّر الصندوق العالمي للإعاقة تسليط الضوء على مبادرة "المدن الدامجة والمستدامة" (RICH) ضمن أوائل التزاماته المشتركة؟ وما هو النهج الذي اتبعتموه في تحديد الشركاء والتنسيق معهم حول هذا الالتزام المشترك؟

الإجابة – علا:
يعمل الصندوق العالمي للإعاقة (GDF) كمبادرة متعددة الشركاء، ويُولي أولوية كبيرة للعمل الجماعي المنسق، وبناء شراكات شاملة مع مختلف الجهات الفاعلة من أجل تسريع التقدم نحو التنمية الدامجة للإعاقة. وقد جاء قرار تسليط الضوء على مبادرة "المدن الدامجة والمستدامة" (RICH) كإحدى أولى التزامات الصندوق المشتركة متماشيًا مع التركيز الاستراتيجي للصندوق على دعم الابتكارات التي تتقاطع فيها قضايا الإعاقة مع التنمية الحضرية والقدرة على الصمود — وهي مجالات يتعرض فيها الأشخاص ذوي الإعاقة غالبًا لخطر التهميش أو الإقصاء غير المتناسب.

تم اختيار مبادرة RICH لأنها تتصدى مباشرة لتحديات عالمية ملحّة مثل: التوسع الحضري السريع، وتغير المناخ، والحاجة إلى مساحات حضرية دامجة ومستدامة وقابلة للوصول.

وقد استند نهجنا في تحديد RICH كالتزام رائد إلى تفعيل دور الصندوق كميسر يجمع بين الجهات المختلفة — من حكومات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمع المدني، والقطاع الأكاديمي، والقطاع الخاص — وكلهم شركاء يشتركون في رؤية واضحة لدمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط الحضري وفي أنظمة الحوكمة الحضرية، وقد تم تحقيق التنسيق مع الشركاء حول هذا الالتزام المشترك من خلال:

- تيسير حوارات ومشاورات متعددة الأطراف، مع ضمان أن تكون منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في صميم عملية وضع الأولويات.
- البناء على الزخم الذي أوجدته آلية الالتزامات في إطار القمة العالمية للإعاقة، والتي تشجّع على تقديم تعهدات رسمية وقابلة للتنفيذ من ائتلاف واسع من الجهات الفاعلة.
- إعطاء الأولوية للعمل المشترك وتجميع الموارد، بحيث تُوجّه الخبرات والتمويل الجماعي نحو حلول مؤثرة وقابلة للتوسّع.

السؤال:
كيف يعكس هذا الالتزام المشترك المحاور الأساسية لمبادرة RICH، وما الأثر المتوقع له في دفع التنمية الدامجة للإعاقة قدمًا؟

الإجابة – علا:
يُجسّد هذا الالتزام المشترك جوهر مبادرة RICH من خلال دمج مفهومي الدمج والقدرة على الصمود في جميع مراحل التنمية الحضرية، والحد من مخاطر الكوارث، وجهود التعافي. ويركز هذا النهج على:

- معالجة الفجوات في إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الحضرية والخدمات العامة.
- ضمان المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط الحضري وفي عمليات الحوكمة.
- تعزيز الشراكات التي تدعم الابتكار وتبادل المعرفة لتعزيز قدرة المدن على الصمود بطريقة دامجة للإعاقة.

ويتماشى هذا النهج بشكل وثيق مع أجندة الدمج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، كما حدّدها كلّ من الصندوق العالمي للإعاقة والقمة العالمية للإعاقة، والتي تركز على:

- دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل منهجي في التعاون الإنمائي والعمل الإنساني.
- تعزيز التعاون متعدد القطاعات لمعالجة الحواجز المركبة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دفع تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) إلى الأمام.

الأثر المتوقع يشمل:

- تسريع التقدّم نحو بيئات حضرية قابلة للوصول، دامجة، وقادرة على الصمود أمام الصدمات والأزمات.
- تعزيز حضور الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين صوتهم في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الحضري والاستجابة للكوارث.
- تحسين جمع البيانات، وتبادل الأدلة، وآليات المتابعة والتقييم، بما يسهم في صياغة وتنفيذ سياسات وممارسات دامجة للإعاقة ومستندة إلى الأدلة.

من خلال تسليط الضوء على مبادرة RICH، لا يساهم الصندوق العالمي للإعاقة (GDF) فقط في تحقيق مهمته، بل يعمل أيضًا على تحفيز حركة عالمية نحو مدن عادلة تعمل لصالح الجميع، بما يضمن أن تكون التنمية الدامجة للإعاقة أولوية فعلية وواقعًا ملموسًا في السياقات الحضرية.
شاهد الدكتورة علا أبو الغيب تتحدث عن مبادرة RICH in this video.

أهمية الرصد والمساءلة

في القمة العالمية للإعاقة 2025، لم يقتصر التركيز على الالتزامات المقدمة فحسب، بل شمل أيضًا كيفية تنفيذها وضمان تحقيق أثرها الفعلي. لقد تم دمج آليات الرصد والمساءلة في تصميم دورة GDS 2025 منذ بدايتها، ولم تكن مجرّد تفكير لاحق، ومن المقرر أن يُنشر تقرير GDS 2025 في أيلول/سبتمبر 2025، حيث سيتناول نتائج القمة وتأثيرها الفعلي، مع تركيز خاص على الالتزامات. وسيسعى التقرير إلى:

- تحليل تطوّر الالتزامات منذ عام 2018 وحتى اليوم.
- استعراض أثر هذه الالتزامات على أرض الواقع.
- مقارنة نظم المتابعة والتقارير المُعتمدة لالتزامات 2018 و2022.
- تحديد فرص التحسين والتطوير من خلال مقابلات نوعية مع الجهات المقدِّمة للالتزامات.

وسيدعم إعداد هذا التقرير كل من: المقابلات، وورش العمل، والندوات الإلكترونية التي ستُنظم بعد القمة، واستبيانات التقييم، بهدف تطوير أداة متابعة وتقييم أكثر فعالية وشمولًا، أما بالنسبة للمرحلة التالية من تقديم التقارير، والتي ستُفتَح في نيسان/أبريل 2026، فسيتم الإعلان عن معاييرها ومحدداتها مسبقًا وبوضوح من قبل سكرتاريا القمة.

وهنا تأتي فرصتكم للمشاركة الفاعلة. تصفّحوا بوابة الالتزامات، اطّلعوا على ما قدّمته حكوماتكم أو مؤسساتكم من تعهدات، واستخدموا هذه المعلومات لبدء حوارات بنّاءة وتعزيز جهود المناصرة، ومن خلال التفاعل المستمر، وتبادل الدروس المستفادة، وتوسيع نطاق المبادرات المثبتة، يمكن للمجتمع الدولي أن يحوّل الالتزامات إلى واقع ملموس.

ما الخطوة التالية؟

قد تكون القمة قد انتهت، لكن العمل الحقيقي يبدأ من هنا. ستواصل سكرتاريا القمة بالتعاون مع الحكومات المستضيفة والشركاء دعم تنفيذ الالتزامات، ورصدها، وتقديم تقارير بشأنها، وسنقوم بنشر تحديثات منتظمة، وقصص أثر، وتحليلات دورية للمساهمة في الحفاظ على الزخم القائم.

ستبدأ مرحلة تقديم التقارير المتعلقة بالتزامات قمة عام 2022 اعتبارًا من تموز/يوليو 2025، في حين ستُفتتح مرحلة التقارير الخاصة بالتزامات قمة 2025 في نيسان/أبريل 2026، وستقوم سكرتاريا القمة بالإعلان عن المعايير المحدّثة والمحسّنة للتقارير في الوقت المناسب. علمًا بأن مدة التقديم ستكون شهرين لكل دورة.

تمثل هذه المراحل محطات مفصلية لتقييم التقدم المحرز ومساءلة الجهات المعنية.

نتوجّه بجزيل الشكر لكل من أسهم في إنجاح عملية الالتزامات ضمن قمة GDS 2025 — من الجهات التي قدمت تعهدات طموحة وذات مغزى، إلى المدافعين الذين طالبوا بالتزامات أقوى، والمراجعين والميسّرين الذين قدّموا التوجيه والدعم.

لقد كان هذا الجهد عملًا جماعيًا حقيقيًا، ومشاركتكم الفاعلة ساهمت في ترسيخ معايير جديدة للطموح والمشاركة.

ومع انتقالنا من مرحلة الالتزام إلى مرحلة التنفيذ، سيبقى دعمكم ومتابعتكم عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأثر المنشود. إننا نعوّل عليكم للمساهمة في مواصلة تتبع التقدّم، وتعزيز المساءلة، وضمان أن تتحوّل التعهدات إلى تغييرات حقيقية ودائمة.

ستأخذ النشرة الإخبارية للقمة استراحة قصيرة خلال الصيف، على أن تعود في خريف 2025 بتحديثات حول التقدّم في تنفيذ الالتزامات، ومشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعلانات جديدة.
تابعونا!